مشروطة ، لقاء كفالة مالية قدرها ٧٥ الف ليرة اسرائيلية . فصادرت منه جواز السفر ، وطلبت منه اثبات وجوده مرة كل يومين لدى اقرب مركز للشرطة . بينما كان ليبسكي يرفض دوما الاجابة عن الاسئلة المطروحة عليه ، متذرعا بانه يفعل ذلك طالما انه يجهل محتوى الملف المتعلق بقضيته . وفي تلك الاثناء تبين ان والد ليبسكي ، موريس ، قد لحق به الى اسرائيل . واكتشف المشرفون على ملاحقة الفضيحة قضائيا بأن الاب يشغل مسؤوليات في شركتين من الشركات التابعة في رأسمالها الى كلود ليبسكي . فهو يشرف على « مؤسسات ليبسكي » عبر شركة تابعة للاسرة وتقوم على تعاطي تجارة المواد المعدنية المستعملة ، ولا سيما شراء مخلفات الجيش الفرنسي غداة انتهاء حرب الجزائر . وهذه الشركة يديرها ابنه كلود . كما هناك شركة اخرى مغفلة ، انشئت عام ١٩٦٥ برأسمال صاحبه كلود ليبسكي ، لبيع مواد البناء ومواقع الاشغال العامة(٢١) .

المماطلة وكسب الوقت

لجأ كلود ليبسكي بمساعدة محاميه في اسرائيل الى حيلة اخرى لاحباط طلب استرداده من جانب السلطات القضائية الفرنسية . فتقدم من محكمة العدل العليا باسرائيل طالبا تقديمه للمحاكمة أمام محكمة اسرائيلية قبل اتخاذ قرار بتسليمه الى القضاء الفرنسي . لكن المحكمة العليا رفضت هذا الطلب في ١٣ شباط (فبراير) ١٩٧٢ ، واشارت الى كون قرارات التسليم هي من صلاحية وزير العدل الاسرائيلي . فهو الذي يستطيع ارسال ملف القضية الى محكمة محلية مرفقا بطلب الاسترداد . واتخاذ القرار يرجع الى مثل هذه المحكمة بالذات . بينما يستطيع ليبسكي ان يستأنف قضيته أمام محكمة العدل العليا .

هذا من جهة . ومن جهة ثانية ، بادرت الجمعية الاسرائيلية لمكافحي النازية الى اتهام المحامي الفرنسي الذي يدافع عن ليبسكي بالتعاون مع النازيين خلال الحرب العالمية الثانية ومع حكومة فيشي . كما اتهمته بالعمل في حقل الدعاية المناوئة للسامية ، وتأليف كتاب عن اليهود بعنوان « الوضع العام والخاص لليهود في فرنسا » ، يؤيد فيه تطبيق القوانين النازية ضد اليهود في فرنسا . وطالبت الشرطة الاسرائيلية باعتقال المحامي الفرنسي لدى وصوله الى اسرائيل واحالته الى القضاء(٢٢) . مما ادى الى تخلي المحامي عن القيام بمهمة الدفاع عن موكله ، واعلانه ان القرار الذي اتخذه بالتخلي هو في مصلحة كلود ليبسكي . وهكذا تولى القضية عدد من المحامين الاسرائيليين .

لكن الضغوط الفرنسية وافتضاح امر القضية على صفحات الجرائد في كافة انحاء العالم حالت بدورها دون المضي في الارجاء والتسويف والمماطلة . ففي صبيحة السابع عشر من شباط (فبراير) ١٩٧٢ أمرت محكمة تل ابيب باعتقال كلود ليبسكي واعطته مهلة ٢٤ ساعة لاستئناف دعواه أمام محكمة العدل العليا . وجاء هذا القرار نظرا لجلسة المحكمة التي سوف تخصص للنظر في طلب الاسترداد من جانب الحكومة الفرنسية ، ولئلا يستفيد ليبسكي من اطلاق سراحه للاختفاء والفرار . كما رفض القاضي استئناف محامي ليبسكي بالامتناع عن توقيفه بناء على وعد قطعه بعدم مغادرة البلاد . وابلغ ليبسكي ان باستطاعته اختصار الاجراءات لو اقدم على الرجوع الى فرنسا بملء ارادته .

بيد ان المحامي الاسرائيلي اخبر المحكمة ان موكله لا ينوي التهرب من المثول امام القانون او الهرب من البلاد . فهو على استعداد للوقوف أمام قوس المحكمة ، لكنه يخشى الا ينال محاكمة عادلة في فرنسا ، بسبب « اعتبارات سياسية ودينية وعرقية »(٢٣) . ورد النائب العام على مطالعة محامي الدفاع برفض الادعاء القائل ان ملاحقة ليبسكي في فرنسا تتم لاسباب سياسية ، مؤكدا ان الرجل لم يأت الى اسرائيل بحثا عن اللجوء السياسي . ثم اعلن اخيرا بأن كلود ليبسكي ليس مطلوبا في فرنسا لكونه يهوديا ، بل